Journal of Engineering Sciences
Assiut University
Faculty of Engineering
Vol. 45
No. 4
July 2017
PP. 484 – 501

سياسات التنمية المستدامة للمجتمعات الريفية الفقيرة بالتطبيق على المجتمع الأكثر فقرا في مصر (المنشأة الكبرى باسيوط)

طارق محمود يسري، مصطفى منير محمود

كلية التخطيط العمرانى – جامعة القاهرة - مصر

Received 20 March 2017; Accepted 27 April 2017

ملخص البحث

تمثل قضية تفشي الفقر بالمجتمعات الريفية تحديا كبيرا أمام نهوضها وتمكنها من مقدراتها وتسيرها بالطرق المثلى، ولعل الحقيقة المفزعة أن الفقر يتغلغل ويستشري داخل عقول المجتمع الفقير أفرادا وادارة لتصبح النتيجة الحتمية عدم قدرة هذه العقول على التفكير والابداع ومواجهة مشاكلها واستنفار مواردها. ويوجه هذه العقول الى تسيير أمورها الحياتية اليومية فقط دون وجود نظرة استشرافية نحو مستقبل جديد واعد.

يعمل البحث في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، آخذا في الاعتبار أهمية التخفيف من حدة الفقر في المجتمعات المصرية، وخاصة في القطاع الريفي، فضلا عن تفعيل مبادئ التنمية المستدامة. وقد ركز البحث على الهدفين الأول والسابع من الأهداف الإنمائية للألفية (القضاء على الفقر المدقع والجوع، وكفالة الاستدامة البيئية) واعتبارهما اطار عاما له. ويهدف البحث إلى تحديد مجموعة من السياسات والبرامج والمشاريع التطبيقية (تم تنفيذها بعضها بالفعل) والتي من شأنها أن تسهم في تحقيق هذين الهدفين بالتطبيق على المجتمع الأشد فقرا "الوحدة المحلية المنشأة الكبرى، مركز القوصية، محافظة اسيوط) استنادا الى مبادرة الألف القرية الأكثر فقرا التي تبنت تنفيذها الحكومات المصرية منذ عام 2007،

وقد توصل البحث الى النتائج الرئيسية التي تعكس المفاهيم الاساسية التالية:

- القضاء على الفقر المدقع والجوع يتم من خلال استخدام مداخل وسياسات وبرامج مبتكرة وواقعية تتناسب مع خصوصية وقدرة وامكانات المجتمع المحلي وهو ما حاول البحث تطبيقه في تنمية الوحدة المحلية (المنشأة الكبرى) بمركز القوصية بمحافظة اسيوط.
- لمواجهة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة يجب توظيف فرص التنمية في القطاعات الاقتصادية المختلفة على المستوى الاقليمي وليس على المستوى المحلي فقط لتحقيق هذه الأهداف.
- يوضح البحث أهمية البعد المكاني لتجسيد أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ... الخ ضمن منظومة التنمية الشاملة.

الكلمات الدالة: المجتمعات المحلية، التنمية الريفية، الفقر، التنمية المستدامة

1. المقدمة

تمثل قضية تفشي الفقر بالمجتمعات التحدي الأكبر أمام نهوضها وتمكنها من مقدراتها وتسييرها بالطرق المثلى، ولعل الحقيقة المفزعة أن الفقر يتغلغل ويستشري داخل عقول المجتمع الفقير أفرادا وادارة لتصبح النتيجة الحتمية عدم قدرة هذه العقول على التفكير والابداع وتسخير ما يملكه المجتمع من

مقدرات وامكانات كامنة وغير مستغلة لكون هذه العقول محكومة وموجهة الى تسيير أمورها الحياتية اليومية فقط دون وجود نظرة استشرافية نحو مستقبل جديد واعد.

وفي اطار مجموعة الأهداف الانمائية للألفية [1, 2, 3, 4, 5]، وانطلاقا من أهمية الحد من الفقر في المجتمع المصري وخاصة القطاع الريفي فيه والعمل على تفعيل مبادئ التنمية المستدامة، فقد تبنى البحث الهدفين الأول والسابع (القضاء على الفقر المدقع والجوع، ضمان الاستدامة البيئية) ليصل الى مجموعة من السياسات والبرامج والمشروعات التطبيقية (تم تنفيذ بعضها بالفعل) التي ستساهم في تحقيق هذين الهدفين بالتطبيق على المجتمع الأشد فقرا "الوحدة المحلية المنشأة الكبرى، مركز القوصية، محافظة اسيوط) استنادا الى مبادرة الألف القرية الأكثر فقرا التي تبنتها الحكومات المصرية منذ عام 2007.

2. الاطار المنهجي

1.2. مشكلة البحث

تعاني المجتمعات الفقيرة وخاصة الريفية من تفاقم ظاهرة الفقر وتدهور حاد في الخدمات والمرافق الأساسية التي تلبي احتياجاتها المعيشية، فهي قضية متشابكة الأطراف أدت إليها العديد من العوامل، منها ما هو مرتبط بقصور السياسات التي اتخذت للحد من الفقر في هذه المجتمعات، وخاصة تلك المرتبطة بتنمية الاقتصاديات الريفية المحلية، ومنها ما هو مرتبط بعدم وجود سياسات حقيقية للحد من الحرمان من الخدمات والمرافق.

وفي ضوء ذلك، يسعى البحث الى دراسة الظاهرة من منظور شمولي، فهو من جهة يرصد التناول الحالي الوطني لقضية الفقر والذي يتسم بمنظور فوقي يسعى دائما الى توفير بعض الخدمات المجتمعية للمناطق المحرومة، وهو الأمر الذي لا يحقق الأهداف المرجوة للحد من فقر المجتمعات، نظرا لغياب خريطة طريق واضحة متكاملة المعالم وخاصة الاقتصادية منها، ومن ثم عدم التحديد الدقيق لمجموعة المتغيرات الحاكمة للظاهرة والتي يمكن أن توجه السياسات العامة لتخفيف حدة الفقر.

2.2. منهجية البحث

يعتبر المشروع البحثي ضمن مجموعة من المشروعات التي تبناها برنامج الأمم المتحدة الانمائي بالتعاون مع جامعة القاهرة للتوعية والترويج للأهداف الانمائية للألفية والمساهمة في تحقيقها، وعليه فقد تبنى البحث طرح منهجية تحاول الاسهام في تحقيق الهدفين الأول والسابع من الأهداف الانمائية للألفية "القضاء على الفقر المدقع والجوع" و "ضمان الاستدامة البيئية" من خلال:

- بناء مجموعة المفاهيم الاساسية المرتبطة بظاهرة الفقر وضمان الاستدامة.
- دراسة التوجهات المختلفة المناسبة لسياسات الحد من الفقر وضمان الاستدامة.
- اعداد الدراسة التطبيقية على المستوى المحلي micro، حيث أن السياسات القومية والاقليمية للحد من الفقر تتطلب دراسات أعمق وبرامج زمنية أطول وتكاتف العديد من الجهود والتخصصات للوصول اليها.
- اختيار مجتمع ريفي يتسم بشدة الفقر كحالة دراسية، وذلك استنادا الى مبادرة الألف قرية الأكثر فقرا في مصر، باعتبارها مبادرة تتبناها الحكومات المصرية المتتالية منذ عام 2007 وجاري العمل بها حاليا.
- قيام فريق العمل بالمساهمة في تنفيذ مجموعة من المشروعات المنتقاة سريعة التنفيذFast Track Projects بالاتفاق مع شركاء التنمية. والتي ستساهم في الحد من الفقر وضمان استدامة البيئة في المجتمع محل الدراسة.
- الخروج بالاستنتاجات الرئيسية للبحث.

3.3. الأهداف البحثية

- إعداد خريطة طريق للحد من الفقر تقوم على أساس رصد حالة الفقر واتجاهاته وفهم علاقات الترابط بين المتغيرات التي تتصل بهذه الظاهرة وكيفية التغلب عليه ومواجهتها.
- تحديد السياسات المناسبة للحد من الفقر وضمان الاستدامة البيئية للمجتمعات الريفية الفقيرة.

- تحديد آليات واجراءات متابعة تنفيذ السياسات والمشروعات من خلال بناء شبكة مجتمعية Grassroots Network تشمل أطراف المجتمع المحلي.
- بناء نموذج تطبيقي يمكن أن يحتذى به في تنمية المجتمعات الريفية الفقيرة وتضمن استدامة التنمية.

4. المفاهيم الأساسية

1.4. الفقر

توج الاهتمام العالمي بقضية الفقر خلال تسعينات القرن الماضي عندما أعلن عام 1996 عاما للقضاء علي الفقر، حيث ألزمت الحكومات نفسها بهدف القضاء علي الفقر كمطلب أخلاقي، اجتماعي، اقتصادي، للبشر.

وعلى مستوى مصر، يؤثر الفقر في حياة ما يزيد عن ربع السكان واكثر من ثلث سكان المناطق الريفية (38% تقريبا) وهناك مخاوف من تزايد وطأة الفقر في الريف المصري خلال السنوات القادمة الأمر الذي يشكل تهديدا رئيسيا للاستقرار السياسي والاجتماعي، فضلا عن كونه مصدرا أساسيا لعدم اطمئنان الفرد علي حاضره ومستقبله.

1.1.4. مفهوم الفقر: تعريف الأمم المتحدة:

"الحرمان الشديد من الحياة المرضية، والحرمان المادي من الدخل والصحة والتعليم، والمعاناة من التعرض للمخاطر كالمرض والعنف والجريمة والكوارث والانتزاع من الدراسة، وعدم قدرة الشخص على إسماع صوته وتهميشه، وانعدام أو نقص حريته المدنية والسياسية"

كذلك وضعت الأمم المتحدة مقياسين لتحديد حالة الفقر بين المجتمعات في الدول المختلفة على النحو التالي:

- **الفقر المطلق** هو "الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان من خلال دخله، الوصول إلى إشباع حاجاته الأساسية المتمثلة بالغذاء، والمسكن، والملبس، والتعلم، والصحة»، وقد وضعت له حدا هو حصول الفرد على أقل من 2 دولار يوميا.
- **الفقر المدقع** هو "الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان، من خلال دخله، الوصول إلى إشباع حاجاته الغذائية لتأمين عدد معين من السعرات الحرارية التي تمكنه من مواصلة حياته عند حدود معينة"، وحده حصول الفرد على أقل من دولار واحد يوميا.

2.1.4. أسباب الفقر

حددت الأمم المتحدة أنه هناك ثلاثة اسباب رئيسية للفقر (شكل رقم 1)، وذلك على النحو التالي:

- فشل استراتيجيات التنمية في تحقيق اهدافها وعدم تحقق الاصلاحات الاقتصادية.
- محدودية الوصول للأصول الانتاجية والخدمات العامة والمؤسسات والتحكم فيها.
- اعباء الحروب الأهلية والكوارث الطبيعية.

وفي ضوء هذه الأسباب تنتج أربعة مظاهر تؤدي إلى تفاقم الفقر في المجتمعات بالشكل التالي:

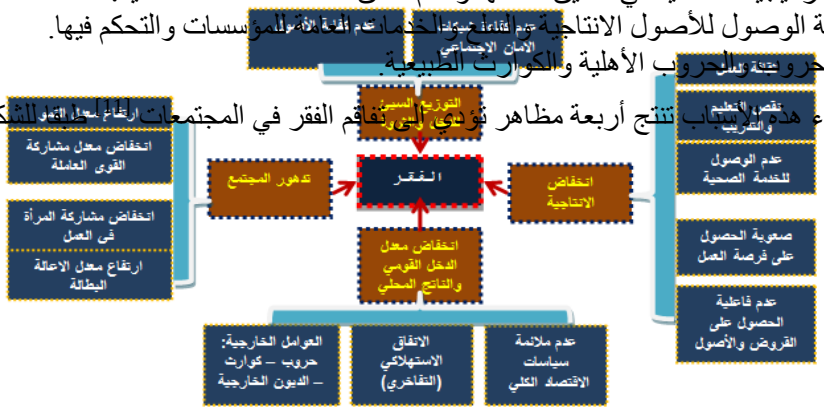

شكل رقم (1): الأسباب المؤدية للفقر - المصدر: الباحث استنادا الى UNDP، محمد الصقور وآخرون

3.1.4. حلقة الفقر الخبيثة *Vicious circle of poverty*

تشكل حلقة الفقر الخبيثة [11] مجمل محددات الفقر الرئيسية وما يرافقها من خصائص ومؤشرات، حيث تتكون هذه الحلقة من أربعة ركائز اساسية تنعكس بالسلب على المجتمعات وتزيد من حدة الفقر فيها، وهي: تدني الدخل، التهميش وعدم التمكين، تفاوت الدخول وتهديد التنمية المستدامة. ولكل ركيزة من هذه الركائز محددات ومؤشرات دالة عليها، فتدني الدخول ترتبط بتدني الأجور والتي بدورها ترتبط بتدني الانتاجية والتي يحكمها حجم المشاركة والحراك وكفاءة الموارد البشرية ...الخ. وكذلك الأمر في باقي المؤشرات (شكل رقم 2).

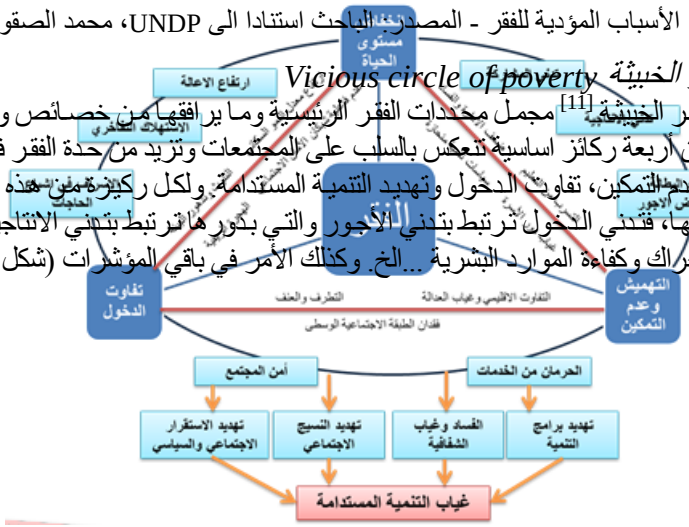

شكل رقم (2): حلقة الفقر الخبيثة - المصدر: محمد الصقور 2011

5. التجربة المصرية للحد من الفقر

تبذل الحكومات المصرية المتعاقبة جهودها للحد من الفقر في مصر وخاصة بالريف، وتشير الاحصاءات الرسمية الى ارتفاع معدل الفقر على مستوى مصر خلال الفترة بين عامي 1999و2011، فقد بلغت نسبة الفقراء 16.7% من جملة السكان عام 1999 ونحو 25.2% عام 2011، ويوجد تباين شديد في خريطة الفقر على مستوى مصر، حيث تعاني محافظات الصعيد من تفاقم هذه الظاهرة، فقد بلغت نسبة الفقر بمحافظة اسيوط عام 2011 نحو 69% ، وتلتها كل من محافظتي قنا وسوهاج بنسبة 59% و 54% على الترتيب، بينما كانت أدنها في محافظة البحر الأحمر 2% وكل من السويس ودمياط بنسبة 3% من جملة السكان. [8]

اننا ازاء تجربة غير واضحة الملامح، حيث تتعدد البرامج الموجهة للحد من الفقر وتتنوع، والعديد منها لا يستكمل بالإضافة الى ان بعضها يكون موجها ولعل ارتفاع نسبة الفقر من 16.7% عام 2000 الى 21.6% عام 2009 خير شاهدا على ذلك، ومما يزيد من الأمور سوءا مقارنة ارتفاع معدلات الفقر خلال تلك الفترة الزمنية بارتفاع معدل الاستثمار الخارجي المباشر في مصر الذي يعكس بدوره قوة الاقتصاد القومي من 0.5 مليار دولار عام 2000 الى نحو 13.2 مليار دولار عام 2008[7]، وقد نستنتج من ذلك عدم حدوث انعكاس حقيقي للنمو الاقتصادي على الحد من ارتفاع معدلات الفقر، وبالتالي القصور الشديد في استراتيجيات التنمية الاقتصادية القومية المتبعة خلال تلك الفترة والتي يشوبها الكثير من غياب العدالة الاجتماعية.

لا نستطيع القول أنه هناك تجربة مكتملة للحد من الفقر في مصر، وخاصة في القطاع الريفي، ولعل برنامج الألف قرية الأكثر فقرا الذي بدأ تنفيذه عام 2007 يعتبر أحد البرامج الهامة التي تسعى لمعالجة قضية الفقر في الريف المصري، وهو الذي تم الاستناد الى مؤشراته في تحديد الحالة الدراسية، وفيما يلي أهم ملامحه:

- بدأ البرنامج عام 2007 بتحديد الألف قرية الأكثر فقراً على مستوى مصر بالاعتماد علي خريطة الفقر[4]، والتي تم فيها ترتيب القرى في الريف وفقاً لنسبة السكان تحت خط الفقر القومي.
- تهدف المبادرة الى "تحسين نوعية حياة السكان بصورة مستدامة" من خلال توفير الخدمات الأساسية وتسهيل الحصول عليها بتكلفة مناسبة وتسهيل قدرة الفقراء على النفاذ للأسواق [12].

ولتحقيق تلك الغاية، فقد تبنت المبادرة ستة محاور رئيسية وذلك على النحو التالي:

– زيادة فرص الوصول الى سوق العمل والسلع والائتمان.
– تحسين مستوى رضا المواطنين عن الخدمات المقدمة من المبادرة.
– تحسين الوضع البيئي والممارسات البيئية.
– تحسين خدمات الرعاية الصحية ووفقا للمعايير الموضوعية لها.
– تحسين جودة التعليم وفصول محو الأمية وفقا للمعايير.
– مد شبكة الضمان الاجتماعي وتحسن جودة الخدمات المقدمة.

مما سبق يتضح لنا تبني هذا البرنامج في جوهره توفير الخدمات الأساسية وتحسين البيئة للمجتمعات الريفية الفقيرة، أي أنه اعتمد على المدخل الاجتماعي من خلال سد احتياجات المجتمع الأساسية والتدريب والتأهيل لسوق العمل، الا أن المعالجة الحقيقية لقضية الفقر تتطلب التكامل بين توفير احتياجات المجتمعات وتوطين المشروعات الاقتصادية المدرة للدخل، لضمان تحفيز وتحريك الاقتصاد المحلي ومن ثم الحد من البطالة المستشرية في هذه المجتمعات وتحسين دخول الأسر، وهو الأمر الذي نفتقده في اغلب برامج تنمية المجتمعات الريفية الفقيرة.

1.5. حالة دراسة: (قرى المنشأة الكبرى مركز القوصية، اسيوط)

كما تمت الاشارة ضمن الاطار المنهجي للبحث الى انه سيتم الاعتماد على مبادرة الألف قرية الأكثر فقرا في مصر في تحديد المجتمع الريفي محل الدراسة، وذلك باعتبار ان هذه المبادرة هي احدث البرامج التي تناولت قضية الفقر في الريف المصري من حيث رصد اوضاع المجتمعات الريفية الفقيرة وتحديد احتياجاتها وترجمتها الى مجموعة من مشروعات الخدمات المجتمعية والبنية الأساسية وتسهيل الحصول على القروض والنفاذ الى الأسواق.

وقد تبنى البحث مجتمع قرى الوحدة المحلية المنشأة الكبرى التابعة لمركز القوصية بمحافظة أسيوط (شكل رقم 3) نظرا لكونها طبقا لمؤشرات المبادرة هي الأشد فقرا، حيث بلغت نسبة الفقر بها 61%، وهي الأعلى على مستوى جميع الوحدات المحلية بالمرحلة الأولى من المبادرة.

شكل رقم (3): الموقع المكاني لقرى الوحدة المحلية - المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني

1.1.5. موقع وعدد سكان المجتمع الريفي الأفقر

سكان الوحدة المحلية: تتكون الوحدة المحلية من قرى تتبع القرية الأم المنشأة الكبرى، وهي قرى المنشأة الصغرى، التمساحية, رزقة الدير المحرق, منشأة خشبة، التتالية، وعرب الجهمة. وقد ارتفع عدد سكان الوحدة المحلية من 42.9 ألف نسمة فى عام 1986 إلى 54.7 ألف نسمة فى عام 1996 بمعدل نمو سنوي (2.5%) مرتفعاً عن نظيره لسكان ريف المركز(2.4%) فى نفس الفترة، ثم ارتفع إلى 68.7 ألف نسمة عام 2006 ليظل معدل نمو سكانها 2.3% خلال الفترة 96/ 2006، أي اننا ازاء مجتمع يتسم بارتفاع معدلات النمو السكاني. [9] ومكانيا: فتقع قرى الوحدة المحلية غرب مركز القوصية بمحاذاة الطريق الصحراوي الغربي، وتبعد القرية الأم نحو 18 كم من مدينة القوصية.

2.1.5. مؤشرات الفقر بمجتمع الوحدة المحلية

معدل الفقر بالوحدة المحلية: تم تحديد الألف قرية الأكثر فقراً بالاعتماد على خريطة الفقر من قبل وزارة التنمية الاقتصادية (2006) و بيانات التعداد العام للسكان 2006 وبيانات مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام 2005، ومن خلال هذه المبادرة تبين أن الوحدة المحلية المنشأة الكبرى هي الأشد فقرا على مستوى المرحلة الأولى من المبادرة التي تضم (151 قرية) حيث بلغ معدل الفقر على مستوى الوحدة المحلية (61.3%) من اجمالي عدد السكان. [12]

انخفاض دليل التنمية البشرية: تنخفض قيم دليل التنمية البشرية على مستوى قرى الوحدة المحلية (شكل رقم 4)، فقد سجلت اعلى قيمة له في قرية رزقة الدير المحرق (0.602) بينما أقل قيمة بقرية التتالية (0.541). [6]

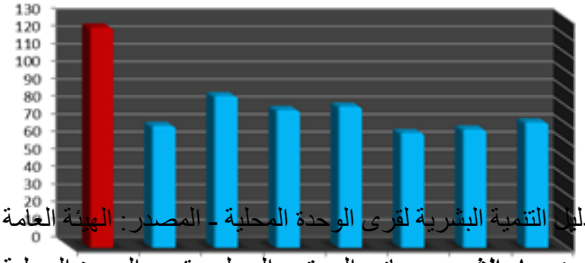

شكل رقم (4): دليل التنمية البشرية لقرى الوحدة المحلية - المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني

انخفاض نصيب الفرد من مياه الشرب: يعاني المجتمع المحلي بقرى الوحدة المحلية من الانخفاض الحاد في كمية مياه الشرب المخصصة له (شكل رقم 5)، فقد انخفض نصيب الفرد الى ادنى مستوى له بقرية التمساحية (65 ل/ف/ي) وكان أكبر معدل بقرية منشأة خشبة (86 ل/ف/ي) بينما المتوسط القومي (ل/ف/ي). [9]

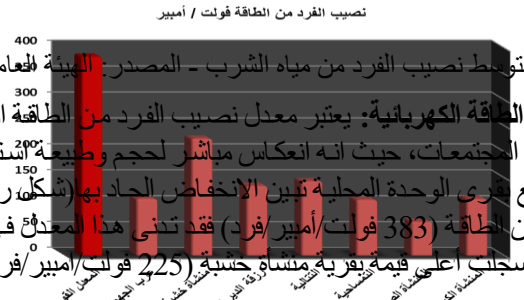

شكل رقم (5): متوسط نصيب الفرد من مياه الشرب ـ المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني

انخفاض نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية: يعتبر معدل نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية أحد أهم المؤشرات الدالة على مدى فقر أو رفاهية المجتمعات، حيث انه انعكاس مباشر لحجم وطبيعة استهلاك الأفراد به، ومن خلال استقراء انصبة الأفراد المجتمع قرى الوحدة المحلية تبين الانخفاض الحاد بها (شكل رقم 6)، فعلى الرغم من كون المعدل القومي لنصيب الفرد من الطاقة (383 فولت/أمبير/فرد) فقد تدنى هذا المعدل في قرية المنشأة الصغرى الى (65 فولت/امبير/ فرد)، بينما سجلت اعلى قيمة بقرية منشاه حسبة (225 فولت/امبير/فرد). [9]

التدهور الحاد في العمران ومستوى المعيشة: يعاني سكان قرى الوحدة المحلية من التدهور الحاد في العمران كنتيجة حتمية لتفشي الفقر وتفاقم مشكلته، فالمباني الرديئة المتهالكة سمة أساسية لهذه القرى، اضف الى ذلك سوء حالة الخدمات المنزلية (دورات المياه والمطابخ) واقتقار العديد من المباني لهذه الخدمات من الأساس، الا انه لا توجد احصاءات رسمية تؤكد ذلك، حيث اعتمد فريق العمل على الملاحظة واجراء اللقاءات مع بعض الأسر (شكل رقم 7).

شكل رقم (6): متوسط نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية ـ المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني

شكل رقم (7): مظاهر الفقر والحرمان بقرى الوحدة المحلية المصدر: الباحث

بدائية الاقتصاد المحلي وهشاشته الشديدة: يتسم الاقتصاد المحلي على مستوى قرى الوحدة المحلية بضعفه الشديد واقتصاره على مجالي الزراعة والخدمات فقط، استحوذ قطاع الزراعة على النسبة الأكبر من العمالة على مستوى قرى الوحدة المحلية، حيث وصلت تلك النسبة الى نحو 82% من اجمالي العاملين بالأنشطة الاقتصادية عام 2006 [9]، بينما لم تتعدى العمالة في الحرف والصناعة والتجارة ما نسبته 1.8% فقط.

الحرمان من الخدمات الأساسية: يعاني مجتمع الوحدة المحلية من عدم توفر العديد من الخدمات الأساسية، فعلى سبيل المثال لا تتوفر أي أنشطة تجارية باستثناء سوق اسبوعي واحد يفترش فيه البائعون الطريق الرئيسي للقرية الأم

للبيع، ويعتمد الأهالي على اسواق مدينة القوصية في تلبية احتياجاتهم، بالاضافة الى انه لم تنفذ مشروعات للصرف الصحي، والانقطاع الدائم لمياه الشرب والكهرباء، وعدم توفر اي من وسائل النقل(شكل رقم 8).

شكل رقم (8): البداية في وسائل النقل أحدى مؤشرات فقر مجتمع الوحدة المحلية - المصدر: الباحث

3.1.5. المقومات والفرص التنموية الكامنة لدى المجتمع المحلي

على الرغم من تفاقم ظاهرة الفقر في المجتمع المحلي بالمنشأة الكبرى كما اتضح سابقا، الا أنه يتميز بوجود العديد من الامكانات والفرص التنموية في كافة القطاعات خاصة السياحية، وذلك على النحو التالي:

دير المحرق، يقع دير المحرق الذي يعتبر من أقدم وأهم الاديرة على المستوى العالمي، فمن الثابت تاريخيا أن العائلة المقدسة مكثت به مدة ستة أشهر وعشرة أيام خلال فترة هروبها الى مصر، ويتميز الدير بوجود ثاني أقدم كنيسة على مستوى العالم بالإضافة الى حصن أثري (شكل رقم9)، أي أننا ازاء مورد سياحي عالمي شديد التميز، لكونه واحدا من أهم مواقع السياحة الدينية العالمية اذا ما تم الترويج لذلك وتنميته. والجدير بالذكر أنه يقام احتفال سنوي خلال شهر يونيه يقدر اجمالي الوافدين اليه بنحو 2 مليون زائر.

شكل رقم (9): دير المحرق، مورد سياحي عالمي ضمن نطاق الوحدة المحلية غير مستغل - المصدر: الباحث

مقابر مير الفرعونية: تتمتع الوحدة المحلية "المنشأة الكبرى" بوجود 14 مقبرة فرعونية بالقرب من مدخل الوحدة المحلية من الطريق الصحراوي الغربي، وتقع هذه المقابر الأثرية على بعد 5 كم من دير المحرق، ويتم الصعود اليها من خلال سلالم منحوتة في الجبل (شكل رقم 10)، الا ان هذه المقابر تعاني من الاهمال الشديد وخاصة زحف الرمال عليها وتغطية أجزاء كبيرة منها، وتفتقر أيضا الى أي من الخدمات السياحية، بالإضافة الا أنها ليست مدرجة ضمن خطط التسويق السياحي.

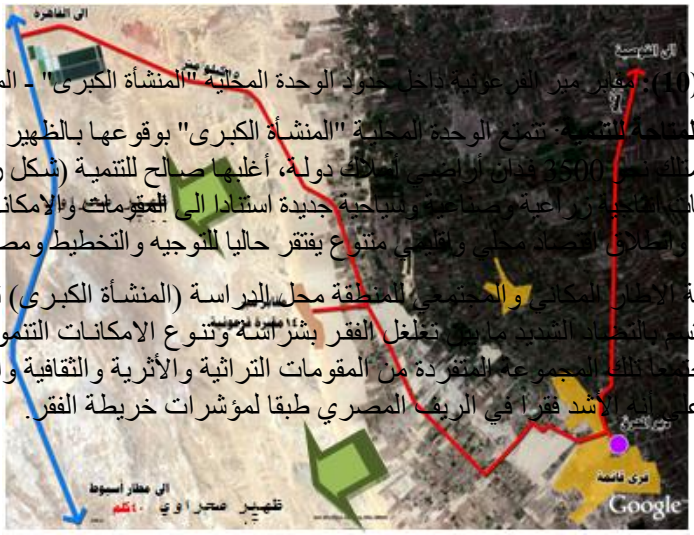

شكل رقم (10): تطوير مير الفرعونية داخل حدود الوحدة المحلية "المنشأة الكبرى" - المصدر: الباحث

وفرة الأراضي المتاحة للتنمية: تتمتع الوحدة المحلية "المنشأة الكبرى" بوقوعها بالظهير الصحراوي الغربي لمحافظة اسيوط، وتمتلك نحو 3500 فدان أراضي أملاك دولة، أغلبها صالح للتنمية (شكل رقم 11) ، مما يتيح امكانية توطين نشاطات انتاجية زراعية وصناعية وسياحية جديدة استنادا الى المقومات والامكانات التنموية الواعدة بهذه المنطقة وتحفيز انطلاق اقتصاد محلي واقليمي متنوع يفتقر حاليا للتوجيه والتخطيط ومصادر التمويل.

من خلال دراسة الاطار المكاني والمجتمعي للمنطقة محل الدراسة (المنشأة الكبرى) تبين اننا ازاء حالة فريدة من نوعها، تتسم بالتضاد الشديد ما بين تغلغل الفقر بشراسة وتنوع الامكانات التنموية المتفردة، فليس طبيعيا أن يمتلك مجتمع ذلك المجموعة المتفردة من المقومات التراثية والأثرية والثقافية والبيئية -حالة المنشأة الكبرى- ويصنف على انه الأشد فقرا في الريف المصري طبقا لمؤشرات خريطة الفقر.

شكل رقم (11): الظهير الصحراوي الممتد بنطاق الوحدة المحلية والمواقع السياحية المتميزة - المصدر: الباحث

وبناءا على ما تقدم، فان البحث يطرح اطارا متكاملا لمعالجة قضية الفقر الريفي وتحقيق الاستدامة وذلك على النحو التالي:

6. الحد من الفقر في المجتمعات الريفية

1.6. الاطار العام

تعتبر قضية الفقر وخاصة في الريف احدى اهم القضايا القومية التي يجب مناقشتها وطرح الحلول العملية لمعالجتها، لما لها من آثار شديدة السلبية على استقرار المجتمع وضمان أمنه، فتفاقم الفقر وتغلغله داخل ثقافة المجتمع وعاداته وتقاليده من شأنه أن يطرح نموذجا شديد التعقيد يجعل من الصعوبة التعامل معه، خاصة وأنه من الملاحظ ارتباط الفقر في المجتمعات الريفية بتدني مؤشرات التنمية البشرية، وعدم قدرتها على

طرح الحلول لتحقيق التنمية المستدامة لها على الحلول المقدمة من الحكومة المركزية، والتي جميعها أبعاد قد تقف حائلا أمام تحقيق طموحات التنمية التي تستهدف الحد من الفقر في هذه المجتمعات وتنميتها.

فوصول الفقر الى عقل المجتمع - أفرادا ومؤسسات - يلجمه ويجعله عاجزا عن التفكير والابداع واختيار السبل المثلى لتنمية [illegible].

ان القضية ليست في مجموعة من السياسات لتنمية المقومات التي يمتلكها المجتمع، ولكن يفرض الواقع الذي نعيشه في مصر حاليا أن توجه السياسات بداية الى اعادة بناء المجتمعات الفقيرة وخاصة الريفية بكل مكوناتها وتنميتها ثقافيا وعلميا وتأهيلها لاستيعاب عملية التنمية والمشاركة فيها ومراقبتها.

أي أنه ولابد أن يتم التعامل مع قضية الفقر في المجتمعات الريفية من خلال اطار متكامل اجتماعي اقتصادي يعمل على بناء المجتمع ويحفزه ويشركه ويمكنه، فاشعال شرارة الابداع والمبادرة الشخصية لدى المجتمع الفقير لا تتم ولا تتحقق الا من خلال رؤية تنموية متكاملة تتبنى التنمية المجتمعية والاقتصادية معا في اطار عمل متوزاري متكامل، تقوم فيه تنمية المجتمع من خلال تحسين مستوى الحياة بتوفير الاحتياجات الاساسية وفي ذات الوقت لابد من احداث تنمية اقتصادية محلية تتبنى استثارة وتحريك المجتمع الكامن ليتعرف على ما يملكه من اصول وموارد غير مستغلة، ويتطلب ذلك ايضا وضع برامج متكاملة لتأهيل هذه المجتمعات وتهيئتها، ووفقا لذلك تسير عمليه التنمية المحلية في خطاها عبر مراحل متتالية بداية من بناء المجتمعات ثم تحفيزها واستثارتها وضمان مشاركتها، وأخيرا تمكينها لتقود عملية التنمية التي رسمت لها بمشاركتها، وهو ما يلخصه الشكل رقم (12).

شكل رقم (12): الاطار العام لسياسات تنمية المجتمعات الفقيرة - المصدر: الباحث

2.6. وضع خطة استراتيجية متكاملة من المستويات الوطنية الى المحلية

تعتبر قضية الفقر واحدة من القضايا الرئيسية التي تعاني منها مصر وأكثرها حدة لما لها من انعكاسات شديدة السلبية على استقرار المجتمعات وأمانها واهدار الموارد البشرية، ويتطلب معالجة هذه القضية التدخل الاستراتيجي على كافة المستويات التنموية (الوطنية، الاقليمية، المحلية) انطلاقا من **خطة استراتيجية وطنية** محددة المعالم تتسم بالتوافق المجتمعي الكامل، تترجم هذه الاستراتيجية الى مجموعة محددة من البرامج ذات أولويات متفق عليها مجتمعيا تتسم بالشمولية والتنوع، على أن تدرج في كافة الخطط التنموية على المستويات الأدنى الاقليمية والمحلية وفقا لخصوصية الحالة، وفيما يلي أهم محاور بناء استراتيجية الحد من الفقر:

مرصد وطني للفقر: لتفعيل الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر فلابد وأن يكون هناك نظام معلوماتي يرصد الفقراء والجماعات الهشة بنظام دوري مستمر وشامل لكافة المؤشرات الدالة على الفقر والحرمان واحتياجات الأسر على مستوى كافة مناطق الدولة، حيث أن أحد أهم التحديات التي تواجه نجاح خطط الحد من الفقر في المجتمعات قلة المعلومات وعدم توفرها أحيانا بالإضافة الى عدم مصداقيتها في كثير من الأحيان.

الاستقلال والشفافية: اضافة الى ما سبق فان من أهم الأساسيات لبناء الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر أن يتسم هيكلها التنظيمي والاداري بالاستقلال التام واختيار افراده بعناية، وأن تطرح كل البرامج التنموية الموجهة للحد من الفقر على المجتمعات بشفافية تامة لضمان تحفيز المجتمع والعمل على اشراكه وكسب رضاه وتمكينه مما يمتلكه من أصول ومقومات.

تحديد الأدوار والمسؤوليات: لضمان نجاح خطة وبرامج الحد من الفقر لابد من تحديد حقيقي للأدوار الخاصة بكافة الأطراف ومسؤولية كل منهم (القطاع الحكومي، القطاع الخاص، مؤسسات المجتمع المدني، القيادات الشعبية ..الخ).

المراقبة والمتابعة والتقويم: لضمان تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر لابد من وجود نظام قوي للمراقبة والمتابعة لأداء كافة الجهات المعنية بتنفيذ البرامج التنموية له من الصلاحيات التي تتيح له التقويم وتصحيح المسار وفقا للأهداف والمؤشرات التي تسعى الاستراتيجية الى تحقيقها.

3.6. سياسات التنمية المستدامة المقترحة للحد من الفقر في الريف المصري

1.3.6. المبادئ الأساسية لبناء سياسات التنمية للحد من الفقر في المجتمعات الريفية

- حتمية استخدام مبدأ **التنمية الذاتية المحلية** (Locally-based Development Initiatives) للمجتمعات الريفية الفقيرة مع احترام كامل لخصوصية الحالة، فالمجتمع هو الأقدر على معرفة احتياجاته وما يفتقده، الا أن الأمر يتطلب مساعدته على استكشاف اصوله وامكاناته وتعريفه بها، وهو ما سيعمل على تحقيق المردود الأفضل والاستغلال الأمثل لتلك الأصول والمقومات انطلاقا من حقيقة تمكينه واشراكه ومن ثم الوصول الى انتمائه للمكان الذي يملكه.
- التوجه نحو زيادة الميزة التنافسية لتلك المناطق الفقيرة من خلال البحث عن الفرص التنموية الاقتصادية المحلية التي تعتمد في المقام الأول على التسخير الجيد للأصول المكانية المميزة لهذه المجتمعات من موارد طبيعية وإنتاجية وثقافية واجتماعية وبيئية، بالإضافة إلى تحفيز الاستثمارات الخاصة عبر رجال الأعمال والهيئات الحكومية والمنظمات غير الربحية في عملية التنمية المكانية.
- ضرورة تحفيز نمو الاقتصاد المحلي والتنمية الاجتماعية لهذه المناطق وتقليل الاعتماد المباشر على الحكومات المركزية، سعيا نحو ارساء العدالة الاجتماعية وتقليص الفجوات التنموية بين المناطق الحضرية والريفية في الإقليم الواحد خاصة والدولة على وجه العموم.
- العمل على خلق شراكات محلية- إقليمية (Collaboration & Partnerships) بين الجهات ذات العلاقة بالتنمية وخاصة الريفية مما يعمل على تحفيز دور هذه المجتمعات الريفية في عملية التنمية.
- تحفيز الاستثمارات الخاصة عبر رجال الإعمال والهيئات الحكومية والجمعيات الأهلية في عملية التنمية الريفية المستدامة.
- التسويق الجيد الفعال للأصول الكامنة غير المستغلة بهذه المجتمعات الريفية على المستويات المختلفة طبقا لخصوصية الحالة وأهميتها.
- تحديد الأدوار والمسئوليات واوجه المساهمة لكافة الأطراف ذات الصلة بعملية التنمية.

2.3.6. الطرح المنهجي للسياسات التنموية المحلية للحد من الفقر في الريف المصري

يتبنى البحث مجموعة من السياسات في اطار المبادئ الأساسية السابقة التي تتناسب مع خصوصية المجتمع الريفي محل الدراسة، ويتطلب تطبيقها في مناطق أخرى فهم أكثر لخصوصية كل منطقة على حدة، فقد تكون بعض السياسات المطروحة هنا لا تتناسب مع مجتمعات ريفية أخرى، وفيما يلي أهم هذه السياسات:

أولا: السياسات الموجهة لتحفيز وتحريك الاقتصاد المحلي بالمجتمع:

تمكين المجتمعات المحلية من اكتشاف مواردها وأصولها المحلية واستغلالها، تمتلك المجتمعات المحلية العديد من الموارد والامكانات التنموية الكامنة، ويتطلب الأمر البحث عنها واستكشافها وصقلها، وللأسف فمجتمع شديد الفقر كمجتمع المنشأة الكبرى يمتلك من الامكانات والفرص التي اذا ما استغلت جيدا لا تنتشله من حلقة الفقر المسيطرة عليه فقط بل انها تدفعه بقوة نحو الرفاهة الاجتماعية، ولكن كما اشرنا سابقا فان الفقر يتوغل داخل عقول المجتمع ومؤسساته ويصيبها بالعمي وعدم القدرة على التفكير والابداع، ويتطلب

الأمر تسخير كافة جهود المؤسسات الادارية المعنية بالتنمية ومؤسسات المجتمع المدني وخاصة الجمعيات الأهلية النشطة لاكتشاف تلك المقومات والبحث في كيفية تحقيق الاستغلال الأمثل لها.

تمكين أفراد المجتمع من الوصول والنفاذ الى الأسواق، لتحريك الاقتصاد الهش الضعيف وتقويته، ويستلزم الأمر انشاء مجموعة من الأسواق المتخصصة (مواد غذائية، منتجات زراعية قطاعي وجملة، مواشي ..الخ)، خاصة وأن مجتمع الوحدة المحلية يعاني من قصور شديد في هذا النشاط، مع ضرورة بدء النشاط بالتنسيق مع الجمعيات الأهلية وجهات التمويل لبحث كيفية تأهيل الأسر وتدريبهم لمزاولة هذه النوعية من الأنشطة وكيفية اعداد دراسات جدوى اقتصادية اولية تتيح لهم فرصة التعرف على السوق وتشغيله وتحقيق العائد المادي المناسب ومن ثم التوسع في النشاط.

التوسع في الأنشطة الصغيرة ومتناهية الصغر، تتميز المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بانخفاض تكلفتها بالإضافة الى استيعابها حجم كبير من العمالة، الا أن الأمر يتطلب مزيد من أنشطة التدريب والتأهيل والقدرة على التخطيط الجيد لبدء النشاط وتقدير احتياجات السوق.

تمكين الأهالي من الأرض، وهي واحدة من السياسات الهامة للحد من الفقر، فعامل الاستقرار الاسري بالتمكين من الارض يعمل على بث روح الانتماء للمكان وتطوير مصادر الدخل وتحسين الوضعية الاجتماعية.

ثانيا: السياسات المجتمعية للحد من الفقر والحرمان:

اعادة بناء المجتمع الفقير ومؤسساته، من خلال توفير برامج حقيقية للحد من الأمية والتسرب من التعليم ورفع كفاءة المؤسسات التعليمية والصحية، واسناد دور فاعل للمنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية في بناء قدرات افراد المجتمع ومؤسساته في اطار خطة قومية مصاغة بعناية.

التدريب والتأهيل لأفراد المجتمع، ضرورة التوسع في تدريب الشباب وتأهيله لسوق العمل بالتوافق والتنسيق مع المؤسسات الاقتصادية والاستثمارية انطلاقا من المسئولية الاجتماعية لهذه المؤسسات، وربط برامج التعليم وخاصة المهني بهذه العملية، كذلك بناء قدرات منسوبي الادارات المحلية وخاصة المعنية بعملية التنمية.

توفير الخدمات الأساسية في اطار بيئي مستدام، في ظل القدرات المالية المحدودة للدولة والمجتمعات يجب التوسع في تبنى افكار جديدة لتوفير الخدمات الاساسية بصورة غير تقليدية في اطار حماية البيئة والحفاظ عليها من التدهور، فعلى سبيل المثال تبنى البحث توفير خدمة الصرف الصحي الآمن بيئيا وبصورة مستدامة (انظر الملحق) من خلال تنفيذ مشروع بأحد المنازل كنموذج رائد يحتذى به ليس له تأثيرات سلبية على البيئة وتلوث المياه الجوفية كما هو الحال في خزانات التحليل الأرضية التقليدية التي تؤدي الى احداث اضرار بيئية شديد بالمياه الجوفية وسلامة التربة.

ثالثاً: الاجراءات والآليات:

بناء الشبكات المجتمعية Grassroots Networks، شاملة وممثلة لأطراف المجتمع المحلي، وتقع على عاتقها مسؤولية الاستكشاف والمتابعة والتقييم لخطط وبرامج التنمية ومشروعاتها.

التنسيق بين الجهات المختلفة، تتعدد الجهات والمؤسسات المعنية بعملية التنمية والحد من الفقر، اضافة الى وجود العديد من الجهات والأسر المنتجة التي تفتقر الى النفاذ الى الأسواق وتسويق منتجاتها، ويتطلب نجاح برامج التنمية وجود خطط تنسيقية محددة بعانية بين كافة الجهات المختلفة.

الشفافية والوضوح، هناك حتمية ان تتصف جميع الخطط والبرامج بالشفافية والوضوح وان تعرض على المجتمع المحلي بصفة دورية لاستشارته.

التنفيذ السريع لمشروعات رائدة ومتفق عليها ذات عائد سريع Fast Track Projects، يجب الاتفاق على بعض المشروعات الصغيرة (اقتصادية، خدمية) ذات المردود السريع لتنفيذها وتعميم نتائجها على المجتمع ومدى الآثار الايجابية المترتبة عليها، لكي يتبناها المجتمع ويطرح مبادرات تنفيذها وتعميمها.

المراقبة والمتابعة والتقويم، لا بد وأن تتولى العديد من الجهات المتابعة والمراقبة لتنفيذ البرامج والمشروعات التنموية، فلا يقتصر الأمر على الجهات الادارية والحكومية، بل لابد من دور حقيقي للقيادات المنتخبة من المجتمع والجمعيات الأهلية وشبكات اطراف المجتمع المحلي Grassroots.

3.3.6. المشروعات المقترحة للمساهمة في الحد من الفقر في قرى الحالة الدراسية

كترجمة للسياسات المقترحة من قبل البحث للحد من من الفقر، فقد تم الاتفاق في اطار تشاركي مع القيادات المجتمعية والحزبية والقيادات الحكومية والدينية بدير المحرق على تحديد مجموعة من المشروعات التنموية ذات الاسبقية سريعة التنفيذ –تم تنفيذ بعضها بالفعل- واعداد دراسات الجدوى الاولية لها كمساهمة في تخفيف وطأة الفقر وتنمية المجتمع المحلي وضمان الاستدامة البيئية، وفيما يلي شرحا موجزا لهذه المشروعات.

وتجدر الاشارة الى الأمر يتطلب وضع خطة متكاملة للمشروعات التنموية، الا أن البحث ركز على مجموعة من المشروعات المكانية التي يمكن تنفيذها سريعا.

أولا: مشروع: تنمية السياحة الدينية والثقافية لدير المحرق ومقابر مير الفرعونية [10]

الخلفية: يقدر عدد السائحين المهتمين بالسياحة الدينية على مستوى العالم بأكثر من 200 مليون سائح، وعلى الرغم من كون دير المحرق الذي يتوسط قرى الوحدة المحلية الأشد فقرا في ريف مصر هو أحد أقدم وأكبر الأديرة وبه واحدة من اقدم الكنائس على مستوى العالم وثابت تاريخيا مكوث العائلة المقدسة به 6 أشهر وعشرة ايام في رحلتها الى مصر، الا ان ذلك جميعه لم يستغل سياحيا اطلاقا.

الهدف:

- جذب ما بين 250 الف الى 750 الف سائح أجنبي سنويا للمنطقة، وهو ما يؤدي الى احداث طفرة اقتصادية اجتماعية بيئية وعمرانية بالمنطقة، مما يساهم في تحسين مستوى حياة هذا المجتمع الأشد فقرا من خلال توفير فرص عمل جديدة وتحسين البيئة العمرانية.

الاجراءات:

- قيام أجهزة الدولة ممثلة في وزارة الثقافة والآثار - وزارة السياحة – وزارة الاسكان والمرافق والتنمية العمرانية – محافظة اسيوط والأجهزة التنفيذية المحلية بوضع خطط تنموية للدير والمنطقة المحيطة لاستقبال السائحين شاملة: الايواء السياحي المناسب - توفير الخدمات السياحية - التنسيق الحضاري للدير والطرق المؤدية اليه – التطوير والارتقاء العمراني بالمنطقة السكنية المحيطة - انشاء ساحات احتفالات – انشاء ساحات انتظار.
- تطوير المنطقة المحيطة بمقابر مير (14 مقبرة فرعونية) والتي تبعد عن الدير بنحو 5 كم وتطوير الطريق الرابط بينهما كمسار سياحي مع توفير الخدمات عليه.
- انشاء مرسى سياحي على نهر النيل في نطاق مركز القوصية وتطوير المسار السياحي والذي يصل طوله لنحو 12كم.
- التعاقد مع شركات دعاية واعلان للتسويق السياحي العالمي وادراج الدير ومقابر مير ضمن شبكة المقاصد السياحية بالأقصر وأسوان والبحر الأحمر.

الانشطة المقترحة بالمشروع: (انشاء الفنادق والموتيلات والخدمات السياحية، انشاء بازارات سياحية انشاء ساحات ومواقف داخل الدير وخارجه، دورات مياه عمومية، تطوير الطرق والمداخل، اعمال تشجير وتنسيق، لوحات جمالية، تطوير البنية الأساسية).

ثانيا: اقتراح مجموعة من المشروعات الصغيرة سريعة التنفيذ

تبنى البحث انشاء مجموعة من المشروعات الصغيرة سريعة التنفيذ بالاتفاق مع الاهالي والشركاء، تساهم في سرعة تحفيز واستثارة الاقتصاد المحلي واستدامة البيئة، وذلك على النحو المبين فيما يلي:

أ. انشاء سوق تجاري (ساحة) بمسطح 1.5 فدان (تم تنفيذ المشروع من خلال المشروع البحثي) الخلفية:

لا تتوفر بالعديد من قرى الوحدة المحلية محال تجارية خاصة بالمواد التموينية والخضروات وتذهب النساء يوميا الى مدينة القوصية لشراء الاحتياجات مع عدم وجود وسيلة نقل منتظمة مما يمثل عبئ على الأهالي، بالاضافة الى توفر بعض الأراضي ملك الوحدة المحلية يمكن اقامة المشروع عليها وتوفير دخل للوحدة المحلية.

الهدف: حفز وتحريك الاقتصاد المحلي - توفير فرص عمل حقيقية جديدة تساهم في تحسين مستوى حياة الأسر – توفير مصدر جديد للدخل بالمجتمع – التخفيف من معاناة الأسر في الحصول على احتياجاتهم اليومية.

الاجراءات:

- التنسيق مع الوحدة المحلية بتخصيص الأرض للسوق التجاري المفتوح.
- تجهيز الأرض لانشاء المشروع (تمهيد وتسوية، وضع لوحة اعلانية) شكل رقم (13).
- بناء سور وبوابة (بعد مدة زمنية من بدء النشاط مثلا ستة أشهر)
- الاعلان عن المشروع بقرى الوحدة المحلية.
- تخصيص الوحدات للمتقدمين من الأهالي بمعرفة احدى الجمعيات الأهلية المهتمة على مستوى الوحدة المحلية.
- عقد دورة تدريبية للمجموعة التي وقع عليها الاختيار بهدف كيفية بدأ النشاط وادارته.
- التنسيق مع الصندوق الاجتماعي للتنمية لتوفير تمويل مناسب (2-3 الف جنيه) لكل متقدم لبدء مزاولة النشاط.

التكاليف الاستثمارية : التكلفة المتوقعة لتجهيز الموقع تبلغ 15 ألف جنيه و4 آلاف جنيه تكلفة الدورة التدريبية.

عدد فرص العمل المتوقعة : 30 فرصة عمل أساسية – 60 فرصة عمل مساعدة.

شكل رقم (13): مساهمة المشروع البحثي في تخصيص موقع للسوق التجاري - المصدر: الباحث

ب. تطوير وتسويق المنتجات الحرفية اليدوية التراثية (تدريب وانتاج)

الخلفية: يتوافد الزائرون لمنطقة دير المحرق بأعداد كبيرة سنويا وبحيث يصل عددهم الى ما يزيد عن 2 مليون زائر خلال الموالد بالاضافة الى السائحين الاجانب والذي من المتوقع أن يزداد عددهم كثيرا بعد عمليات التنمية في المنطقة والترويج السياحي العالمي لها، وتوجد عمليات محدود للانتاج اليدوي التراثي وهو ما يجب تطويره وتنميته، وبالاضافة الى ذلك وجود بعض الجمعيات الأهلية المهتمة بعملية التدريب والانتاج في هذا المجال من الانتاج خاصة وأن تكاليفه الاستثمارية تكاد تكون محدودة جدا شكل رقم (14).

الهدف: الوصول الى شهرة محلية للمنتجات الحرفية اليدوية التراثية بالمرتبطة بالدير – توفير فرص عمل جديدة – تحقيق رواج اقتصادي بالمنطقة – تحسين مستوى حياة الأسر بمجتمع المنشأة الكبرى – الترويج السياحي للمنطقة.

الاجراءات:

- التنسيق بين الجمعيات الأهلية المتوفرة فعلا باسيوط المتخصصة بالانتاج الحرفي التراثي اليدوي ودير المحرق لعرض المنتجات، خاصة وأن المشكلة الحقيقية التي تواجه هذه الجمعيات العرض والتسويق للمنتجات.
- العمل على اعداد معرض دائم داخل دير المحرق لهذه المنتجات.
- الاشتراك في المعارض الاقليمية والقومية والدولية بالمنتجات.
- توفير التمويل اللازم من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية والجهات المانحة لرفع كفاءة المنتجات وتوفير دراسات الجدوى المتخصصة.

التكاليف الاستثمارية: 10 آلاف جنيه (انشاء معرض دائم للمنتجات وبازارات داخل الدير).

عدد فرص العمل المتوقعة: 20 فرصة عمل أساسية + 20 فرصة عمل مساعدة.

شكل رقم (14) الجمعيات الأهلية المنتجة بأسيوط التي جرى معها التنسيق بشأن عرض منتجاتها في دير المحرق -المصدر: الباحث

ج. انشاء خزان تحليل بيئي مستدام للصرف الصحي الآمن (تم التنفيذ من خلال المشروع البحثي)

الخلفية:

نظرا لعدم كفاية موارد الدولة لمد شبكات الصرف الصحي لجميع المناطق، فان البحث عن طرق بديلة قليلة التكلفة وآمنة بيئيا يجب أن يحظى بالاهتمام.

ومن الطرق المقترحة للتخلص من الصرف الصحي بطريقة خزان التحليل مع الصرف تحت السطح. ومن مميزاته:

- قلة التكلفة بالمقارنة مع شبكات الصرف ومحطات المعالجة
- بسيط في إنشاؤه حيث يمكن لكل مستفيد تنفيذه بنفسه
- لا يحتاج إلي مهارات في التشغيل
- إمكانية ري المزروعات الغير مأكولة بحقول التصريف (الاستفادة من المياه المعالجة)
- يمكن استخدامه لكل منزل على حدة أو عمل خزان مجمع لعدة منازل.

مكونات المشروع:

- خزان مصمت من الطوب والخرسانة مقسم إلي غرفتين (شكل رقم 15)، ويتم إنشاءه تحت الأرض وتتوقف أبعاد خزان التحليل علي عدد الأفراد المخدومين بهذا النظام. ويتم في خزان التحليل استقبال التصرفات ومعالجتها مبدئيا مع ترسيب المواد العالقة.
- حقل لتصريف ومعالجة المياه الخارجة من خزان التحليل. ويتم تصريف المياه المعالجة ابتدائيا بخزان التحليل الي مواسير مثقبة توضع تحت سطح الأرض وتحاط بفلتر مكون من طبقات من الزلط المتدرج لتسهيل عملية تصريف المياه ومعالجتها بيولوجيا علي أسطح حبيبات الزلط حيث تعمل كوحدة معالجة بيولوجية.
- إمكانية الزراعة بحقل التصريف حيث يتم الري المباشر أسفل سطح التربة. ويراعي أن تكون المزروعات غير مأكولة مثل الأشجار وهو ما يفيد بالمناطق الصحراوية.
- يحتاج الخزان إلي كسح الرواسب علي فترات متباعدة (5-10 سنوات) ويمكن استخدام الناتج كسماد

شكل رقم(15): فكرة انشاء خزان التحليل البيئي الآمن بيئيا

التكلفة التقديرية (اسعار 2011)

- عدد 2000 طوبة، تقريبا (يتوقف علي عدد الأفراد المخدومين) 900 جنيه
- 1.5 طن أسمت، لأعمال البناء وخرسانة القاع وسقف الخزان 800 جنيه
- 200 كجم حديد تسليح لزوم سقف الخزان وغطاء غرف التفتيش 1100 جنيه
- مواسير بلاستيك 4 بوصة مثقبة لزوم التصريف 200 جنيه
- عمالة (يمكن للمستفيد تنفيذ المشروع بنفسه، ما عدا سقف الخزان) 1000 جنيه
- زلط ورمل لزوم البناء والخرسانة والفلتر حول المواسير 500 جنيه

إجمالي التكلفة 4500 جنيه

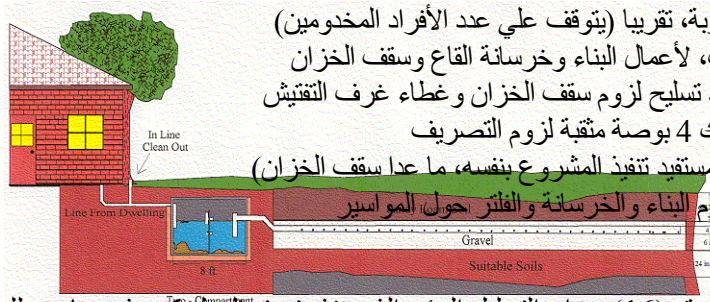

شكل رقم (16): خزان التحليل البيئي المستدام الذي نفذه الفريق البحثي كنموذج بأحد المنازل - المصدر: الباحث

ويوضح الشكل رقم (16) التحليل البيئي الذي نفذه فريق العمل كنموذج مناسب للمناطق الريفية التي لم تتصل بشبكات صرف صحي.

7. الاستنتاجات Conclusion

- تعتبر قضية الفقر واحدة من القضايا الرئيسية التي تعاني منها المجتمعات وأكثرها حدة لما لها من انعكاسات شديدة السلبية على استقرار المجتمعات وأمانها واهدار الموارد البشرية.
- ان وصول الفقر الى عقل المجتمع - أفرادا ومؤسسات – يلجمه ويجعله عاجزا عن التفكير والابداع واختيار السبل المثلى لتنمية مقدراته وأصوله. وفي حقيقة الأمر لا تكمن القضية في طرح مجموعة من السياسات لتنمية المقومات التي يمتلكها المجتمع، ولكن يفرض الواقع الذي نعيشه في مصر حاليا أن توجه السياسات بداية الى اعادة بناء المجتمعات الفقيرة وخاصة الريفية بكل مكوناتها وتنميتها ثقافيا وعلميا وتأهيلها لاستيعاب عملية التنمية والمشاركة فيها ومراقبتها.
- يتطلب معالجة قضية الفقر التدخل الاستراتيجي على كافة المستويات التنموية (الوطنية، الاقليمية، المحلية) انطلاقا من خطة استراتيجية وطنية محددة المعالم تتسم بالتوافق المجتمعي الكامل، تترجم هذه الاستراتيجية الى مجموعة محددة من البرامج ذات أولويات متفق عليها مجتمعيا تتسم بالشمولية والتنوع، على أن تدرج في كافة الخطط التنموية على المستويات التنموية الأدنى الاقليمية والمحلية وفقا لخصوصية الحالة.
- يجب أن يتم التعامل مع قضية الفقر في المجتمعات الريفية من خلال اطار متكامل اجتماعي اقتصادي يعمل على بناء المجتمع ويحفزه ويشركه ويمكنه، فاشعال شرارة الابداع والمبادرة الشخصية لدى المجتمع الفقير لا تتم ولا تتحقق الا من خلال رؤية تنموية متكاملة تتبنى التنمية المجتمعية والاقتصادية معا في اطار عمل متوزاري متكامل، تقوم فيه تنمية المجتمع من خلال تحسين مستوى الحياة بتوفير الاحتياجات الاساسية وفي ذات الوقت لابد من احداث تنمية اقتصادية محلية تتبنى استثارة وتحيرك المجتمع الكامن ليتعرف على ما يملكه من اصول وموارد غير مستغلة، ويتطلب ذلك ايضا وضع برامج متكاملة لتأهيل هذه المجتمعات وتهيئتها، ووفقا لذلك تسير عمليه التنمية المحلية في خطاها عبر مراحل متتالية بداية من بناء المجتمعات ثم تحفيزها واستثارتها وضمان مشاركتها، وأخيرا تمكينها لتقود عملية التنمية التي رسمت لها بمشاركتها.

المراجع

اولا: المراجع الأجنبية

[1] United Nations, Keeping the Promise: A forward-looking review to promote an agreed action agenda to achieve the MDG, 16 April 2010, New York.
[2] United Nations, Keeping the Promise: United to Achieve the Millennium Development Goals, 2010, New York, Subjective Poverty and Social, Capital, Toward a Comprehensive Strategy to Reduce Poverty, Cairo, 2003
[3] United Nations, Road Map towards the Implementation of the United Nations Millennium Declaration, Report of the Secretary-General, General Assembly, Millennium Summit, 6 September 2001, New York.
[4] United Nations, The Millennium Development Goals Report, 2010, New York.
[5] United Nations, World Summit 2005, High-Level Plenary Session of the General Assembly, 14-16 September 2005, New York.

ثانيا: المراجع العربية

[1] البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لمحافظة اسيوط، 2003
[2] البنك المركزي المصري، احصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر، 2009. www.cbe.org.eg
[3] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، مؤشرات الفقر،2010، www.capmas.org.eg
[4] الهيئة العامة للتخطيط العمراني، مشروع المخطط الاستراتيجي للقرى المصرية، 2008
[5] الهيئة العامة للتنمية السياحية، مشروع تنمية مسار العائلة المقدسة، 2014
[6] محمد الصقور، ظاهرة الفقر وسياسات التدخل والمواجهة لتحسين احوال الفقراء، بحث منشور، مؤتمر أفضل الممارسات المهنية في مجال البرامج التنموية لتحسين الأحوال المعيشية للفقراء، مؤسسة الملك عبدالله بن عبدالعزيز لوالديه للاسكان التنموي، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2011.

[7] مركز العقد الاجتماعي، برنامج المشاركة الوطنية، www.socialcontract.gov.eg
[8] وزارة التنمية الاقتصادية، خريطة الفقر 2007.

SUSTAINABLE DEVELOPMENT POLICIES FOR POOR RURAL COMMUNITIES

ABSTRACT

Poverty is one of the greatest challenging issues in rural communities confronting their development and the optimum utilization of resources, and perhaps as a shocking fact that poverty permeates and rampant inside the minds of these poor societies, thus resulting in impotence of the ability of these brains to think and create. Moreover, the continuation of the current poverty

situation will exploit community-owned capabilities and untapped potentials thus directing these minds to conduct routine day-to-day affairs of life without having outlook towards a new and promising future.

The research project scope is in the framework of the Millennium Development Goals, and taking into consideration the importance of poverty alleviation in Egyptian Societies, especially the rural sector, as well as activating the principles of sustainable development. The research project has adopted the first and seventh goals of the Millennium Development Goals (eradicating extreme poverty and hunger, ensuring environmental sustainability) and considered as the basis of the research project. The research project aimed to a set a group of policies and programs and applied projects (some has been already implemented) that will contribute to the achievement of these goals with the application to poorest societies. The researchers chosen the "Local Municipality Unit Almonshaa Elkobrah", Assiut Governorate, as a case study, based on a previous research work named "The Initiative for 1000 Poorest Villages" that have been adopted and implemented by the Egyptian governments since 2007.

The Main research results reflect the following basic concepts:

- The eradication of extreme poverty and hunger through the use of initiatives and innovative policies and programs that realistically fit with the privacy and the ability and potential of these local communities which is what has been achieved in the development of the set of proposals established in the "Local Municipality Unit Almonshaa Elkobrah", Assiut Governorate
- Addressing poverty and achieving sustainable development must employ development opportunities in various economic sectors at the regional level and not only at the local level to achieve these goals.
- The research elaborates the importance of the spatial dimension to reflect the goals of economic development, social, cultural, etc… within the comprehensive development system.